

إفافة العواء

[12] [وحاصل الجواب أن مسائل الفقه ليست عبارة عن كل حكم شرعي متعلق بفعل المكلف، بل هي عبارة عن الأحكام الواقعية الأولية، التي تطلب من حيث نفسها، فكل ما يطلب من جهة كونه مقدمة لأحرار حال الحكم الواقعي، فهو خارج عن مسائل الفقه ولا أشكال في أن تمام مسائل الأصول من قبيل الثاني.] = تلك القواعد، ولم يلتزم أحد بخروج مثل ذلك عن الأصول. أن قلت: في بحث المقدمة والملازمة يبحث عن الملازمة بين وجوب شئ ووجوب مقدمته، وعن الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع والحكم المستنبط منها (وهو وجوب الوضوء أو حرمة الظلم) يغير الملازمة ذاتا. قلت: في قاعدة (كل ما يضمن...) أيضا يبحث عن الملازمة بين الضمانين، وفي قاعدة (كل ما يصح بيعه...) يبحث عن الملازمة بين الصحتين، وهي غير الحكم بالضمان في البيع والحكم بعدمه في الهبة، أو الحكم بصحة اجارة الاعيان وعدم صحة اجارة غيرها مثلا. والحاصل أن بعض مسائل الأصول وأن كان يغير ما استنبط منه ذاتا، لكن ليس كلها كذلك. وقد يقال: بأن تطبيق الكبرى على الصغرى لا يسمى استنباطا، بل الاستنباط يحتاج إلى أعمال نظر واجتهاد، فلا يصدق على مثل المقام. قلنا: أولا: فيه منع، فإن ذلك يستلزم خروج البحث عن الملازمة عن الأصول، لأن العقل يحكم بقبح الظلم، بلا أعمال للنظر وينطبق عليه (كل ما حكم به العقل حكم به الشرع) ولا يحتاج إلى أعمال نظر إلا تطبيق الكبرى على الصغرى. وثانيا: لو قلنا بلزوم الأعمال للنظر في صدق الاستنباط فإنه يكفي فيه أن يكون بعض مقدماته نظرية، ولو كان صغراه، بأن كان موضوع القضية مأخوذا فيه حكم يحتاج إلى أعمال نظر، مثل مقدمة الواجب واجبة، فإن تشخيص مقدمة الواجب يحتاج إلى أعمال النظر لتشخيص الواجب فكذلك في المقام، فإن تشخيص ضمان =
